LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09 et10/06/2012

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/06/2012

الاشتراكي الموحد يدعو الى سحب مشروع حصانة العسكريين من البرلمان

اعتبر الاشتراكي الموحد» أن قانون تقنين حصانة المسؤولين العسكريين يكرس سياسة الإفلات من العقاب، ضدا على ما أقرته توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، ومطالب الحركة الحقوقية والديمقراطية ببلادنا، والتزامات المغرب أمام المواثيق الدولية التي تتأسس على اقتران المسؤولية بالمحاسبة والمساءلة. ويؤكد المجلس الوطني على ضرورة سحب هذا المشروع من البرلمان لتعارضه مع مفهوم دولة الحق والقانون».

وجاء في بيان المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد المنعقد في دورته الثانية بالمقر المركزي للحزب بالدار البيضاء يوم الأحد 03 يونيو2012، توصلت ««الاتحاد الاشتراكي « »بنسخة منه« أن الأوضاع العامة ببلادنا تتسم باستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية : تفاقم البطالة ، تدهور القدرة الشرائية، انتهاج سياسة قوامها القمع والاعتقالات و المحاكمات تجاه العديد من الحركات الاحتجاجية، والهجوم على حقوق المرأة بتبرير زواج القاصرات وعلى حرية الرأي والتعبير والتضييق على نشطاء حركة 20 فبراير، ومن بينهم مناضلو الحزب الاشتراكي الموحد، كل ذلك ضمن سياسية انتقامية من دينامية الاحتجاج».

وأضاف البيان أن « نجاح مسيرة « الكرامة أولا» التي دعت إليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل والتي ساهمت فيها القوى اليسارية والديمقراطية، وقدمت الدليل على استعداد الجماهير الشعبية للمشاركة في كل المبادرات السياسية والاجتماعية التي تضع نفسها ضمن سياق النضال من أجل الانتقال إلى دولة المؤسسات الضامنة لكافة حقوق الإنسان والعيش الكريم. كما أكدت الحاجة الماسة لإعادة بناء السيرورة الكفاحية لقوى اليسار على قاعدة الرؤى الواضحة والنقد الذاتي، وتحديد أسس بناء العلاقات النضالية الميدانية».

وسجل بيانالاشتراكي الموحد ، من جهة أخرى «تردي الخدمات العمومية في المجالات الاجتماعية(الصحة، التعليم، السكن...) و«غياب الإرادة السياسية للإصلاح الجذري لصندوق المقاصة لإنصاف ذوي الدخل المحدود،» مضيفا أن

«الزيادة الأخيرة في أسعار المحروقات والتي ستنتج عنها زيادات أخرى، ستعمق ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وتزيد من نسبة المقصيين والمهمشين» .

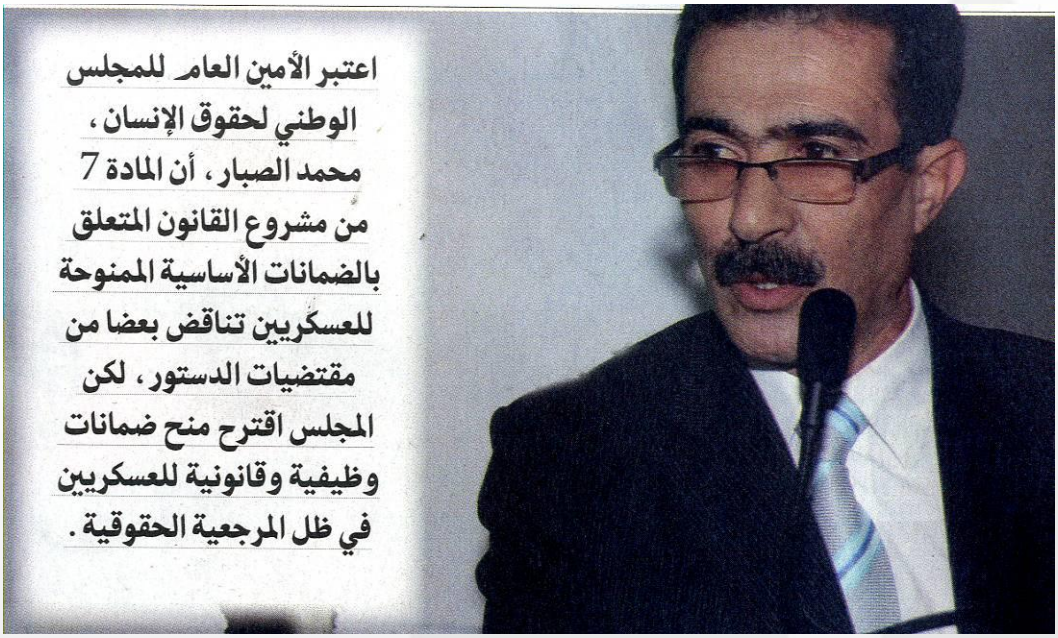
اعتبر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أن المادة 7 من مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين تناقض بعضا من مقتضيات الدستور، لكن المجلس اقترح منح ضمانات وظيفية وقانونية للعسكريين في ظل المرجعية الحقوقية.

قال إن حديث «أمنيستي» عن وضعية كارثية لا يستقيم مع الواقع

الصبار: المحضر الموقع مع المعطلين له حمولة أخلاقية ويجب التعامل سياسيا

■ حاوره محمد سموني ■

□ قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا، رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين. كيف ناقضت المادة السابعة منه مقتضيات الدستور؟

• لأول مرة نتلقى

في المجلس إحالة تطلب رأيا في مشروع قانون يهم المؤسسة العسكرية. وأعتبر أن هذا يشكل تقدما في مقاربة البرلمانيين لمشاريع القوانين. في دراسة مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين، انكب النقاش على المادة 7، التي تبين أنها تحتوي على مجموعة من المخاطر. أولها الفقرة الأولى التي يوجد فيها تعارض مع مقتضيات الدستور، بحيث اعتبرنا بأنه لابد من تعديلها من خلال تقديم رأي للاستئناس.

وبالتالي، رأينا أنه لا بد من أن يكون هناك تصدير لهذا القانون يحيل على الدستور، وكذلك مجموعة من القوانين المتعلقة بالقانون الجنائي، خصوصا المادة 124 والقانون العسكري، والظهير المنظم للدرك الملكي، وانتهت هذه المناقشات بمنح حماية قانونية ووظيفية للعسكريين تمتد إلى تنفيذ الأوامر التي يتلقونها من رؤسائهم في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني بصفة قانونية، ووفقا للقسم العسكري وبصفة عادية، وهذا هو الجديد في رأينا. وبالنسبة إلى المهام التي تجري خارج التراب الوطني مع احترام القانون الدولي الإنساني بالمأمورية التي انتدبوا من أجلها. ثم هناك بعض المعايير كالانضباط في

المعايير كالانضباط في حظيرة القوات المسلحة الملكية وقواعد المسؤولية. فهذه أهم مكونات الرأي الاستشاري الذي قدم إلى نواب الأمة.

□ أشار الرأي الاستشاري إلى إحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمتعلقة بالحكامة الأمنية. كيف يمكن تنزيل هذا المبدأ في هذا القانون؟

● طبعا، كانت هناك توصية لهيئة الإنصاف والمصالحة تتعلق بوضع سياسية وطنية لمحاربة الإفلات من العقاب بناء على قواعد الحكامة الأمنية، وهذه توصية مهمة جدا من توصيات الهيئة، واعتبر المجلس في رأيه، أن هذه المادة تتناقض مع هذه التوصيات في هذا الباب، أما بالنسبة للمواثيق الدولية، فهناك التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقة بها، وهذا كله يفرض احترام الالتزامات الدولية الأساسية، إضافة إلى ما ورد في الدستور من ربط المسؤولية بالمحاسبة، وبالتالي فيجب تنزيل هذه المبادئ في التشريعات الوطنية الداخلية.

□ في الوقت الذي أصدر المجلس رأيه الاستشاري، ظهرت مجموعة من الردود، كتصريح الحبيب بلكوش الذي اعتبر مقترحكم ملتبسا وغامضا...

● رأي المجلس واضح ولا يلفه أي لبس، فنحن نتحدث عن المهام التي يقوم بها الجيش بصفة عادية، واعتبرنا أن هذه المهام يجب أن تكون طبقا للقانون، فالدستور يتحدث عن تطبيق القانون ويجب على هذا القانون أن يحيل على الترسانة القانونية الخاصة بالقانون العسكري أو بما تعلق بمبادئ حقوق الإنسان.

□ ما هي خلفيات وضع مثل هذا القانون، خصوصا أن المادة المعنية تخص عمليات للجيش داخل التراب الوطني؟

● أولا، موقعي لا يسمح لي بقراءة هذه الخلفيات،

فنحن مع تقديم رأي حول الضمانات الأساسية التي تمنح للقوات المسلحة الملكية أثناء القيام بمهامها التي يجب أن تكون منفتحة على القوانين ذات الطبيعة الإنسانية. فهذه المؤسسة طبعا لابد أن تتمتع بحماية قانونية ووظيفية، وبالتالي يجب أن تقيد قانونيا العمليات التي يقوم بها الجيش أثناء قيامه بمهامه، فالدستور نفسه يضمن الحقوق والحريات حتى في الحالات التي يعلن فيها عن حالة الاستثناء، وبالتالي يجب على القوانين المغربية أن تتناغم مع الالتزامات والمعايير الدولية في هذا الشأن وكذلك مع الحاجيات المجتمعية.

رأينا الاستشاري مع حماية قانونية ووظيفية للعسكريين

□ طيب، بالنسبة إلى قضية كمال عماري، ما هي أهم الخلاصات التي خرج بها تقرير المجلس الوطني حول أسباب وفاته؟

نعم، لقد أجرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحثا حول أسباب وفاة كمال عماري، وسلم تقريرا إلى وزير العدل بصفته رئيس النيابة العامة من أجل تسليمه إلى الفرقة الوطنية التي تقوم بالتحقيق القضائي في هذا الموضوع من أجل الاستئناس به، وفي نهاية المطاف ما قمنا به لا يندرج في خانة البحث القضائي. وبخصوص الخلاصات فنحن لا يحق لنا الكشف عنها لأن القضية معروضة على القضاء.

□ وبخصوص ملف حاملي الشواهد العليا المعطلة، التي وقعت محضرا مع الحكومة السابقة بعد وساطة المجلس الوطني. ما هي الإجراءات التي تقومون بها من أجل احترام تعهدات الدولة؟

● أولا نحن مع الحق في الشغل، لكن معضلة البطالة اليوم تعرفها العديد من الدول حتى في أوربا خصوصا في ظل الأزمة التي يعرفها العالم. والمحضر الموقع له حمولة أخلاقية ومعنوية ويجب التعامل معه تعاملا سياسيا لحل هذا المشكل، ونحن في المجلس راسلنا رئاسة الحكومة بهذا الشأن.

□ رصد تقرير منظمة «أمنيستي» مؤخرا، مجموعة من الخروقات التي عرفها المغرب، خصوصا في التعامل مع الاحتجاجات وحرية الرأي والتعبير واصفا وضعية المغرب بـ»الكارثية» في باب حماية حقوق الإنسان.

● القول بأن الوضعية كارثية لا يستقيم مع مجريات الواقع ومع التطور الذي يعرفه البلد. لدينا طبعا بعض الاختلالات في مجال حقوق الانسان ولهذا السبب تم إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان. لا بد أن نميز بين الانتهاكات الممنهجة المتواترة وبين بالانتهاكات أو الخروقات المعزولة، فالكفة تميل في ما جاء في التقرير إلى لخروقات المعزولة أكثر ن الخروقات الممنهجة.

La garantie des droits de l'Homme, principal défi des transitions démocratiques en Afrique du Nord

La garantie des droits de l'Homme et la mise en place des mécanismes d'une justice transitionnelle constituent les principaux défis dans le contexte des changements politiques et des transitions démocratiques en cours dans les pays d'Afrique du Nord, a affirmé, samedi à Rabat, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

Intervenant à l'ouverture d'un atelier régional sous le thème «la prévention de la torture dans le contexte de transitions démocratiques en Afrique du nord», M. El Hiba a indiqué que les défis posés aux gouvernements, aux institutions nationales, à la société civile et à tous les acteurs concernés, portent sur la promotion et le renforcement des garanties des droits de l'Homme, à travers la mise en place des mécanismes de justice transitionnelle.

Il s'agit, selon lui, d'œuvrer pour assurer la réconciliation nationale comme objectif stratégique, par le biais du règlement des violations passées des droits de l'Homme, et la proposition de garanties pour la non reproduction de ces violations graves, notamment la torture.

Il a estimé que cet atelier, organisé par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, en partenariat avec le Haut-commissariat aux droits de l'Homme de l'ONU et l'Association pour la prévention de la torture (APT), constitue une occasion pour approfondir la réflexion et renouveler le débat interactif entre les acteurs concernées, ainsi que pour échanger les expériences et les meilleures pratiques dans le domaine de la prévention de la torture.

Le délégué interministériel a passé en revue l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle engagée depuis la fin des années 1990 et couronnée par la mise en place de l'Instance équité et réconciliation (IER), ajoutant que cette initiative «courageuse» qui a été marquée par l'adoption d'une approche participative a permis une évaluation de la pratique des droits de l'Homme par le passé, avant d'émettre ses recommandations et propositions visant des réformes institutionnelles et législatives.

Il, d'autre part, souligné que la dynamique de réformes et les grands chantiers en cours au Maroc dans le cadre du projet sociétal moderniste basé sur la consolidation de l'Etat de droit, a permis de poursuivre la mise à niveau du système institutionnel en vue de consolider les principes des droits humains et adopter les règles de bonne gouvernance. Dans son intervention, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Idriss El Yazami, a salué la coopération exemplaire entre le Maroc et l'APT, conjuguée par l'organisation de plusieurs activités, notamment l'atelier sur la mise en œuvre du protocole facultatif à la Convention contre la torture (septembre 2009) et plus récemment un congrès de haut niveau sur le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme dans la prévention de la torture (septembre 2011).

Le Maroc a connu une évolution remarquable en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, concrétisée par des avancées normatives et institutionnelles, a-t-il assuré.

Sur le plan normatif, M. El Yazami a notamment rappelé l'adoption de la nouvelle constitution qui représente une véritable charte des droits et libertés réaffirmant entre autres, l'adhésion du Maroc aux principes et valeurs des droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus.

Il a dans le même cadre mis l'accent sur les récentes réformes de la législation pénale, en particulier la révision de la législation pénale.

Au volet institutionnel, le président du CNDH a souligné la richesse du paysage institutionnel en matière de promotion des droits de l'Homme, rappelant que la constitution a consacré plusieurs mécanismes de protection des droits de l'Homme, tels que le CNDH et le Médiateur, et de bonne gouvernance et de régularisation comme l'Instance centrale de lutte contre la corruption.

Doté de plusieurs atouts opérationnels (autosaisine, investigation...), a-t-il fait savoir, le CNDH joue le rôle d'un véritable mécanisme de recours judicaire, en sa compétence de recevoir et examiner toutes plaintes relatives aux violations de droits de l'Homme.

De leurs côtés, le secrétaire général de l'APT, Mark Thomson, et le chef de la section MENA du Haut-commissariat aux droits de l'homme, Frej Fennich, ont mis l'accent dans leurs interventions sur l'importance et la qualité de leurs institutions respectives avec le Maroc en vue de consolider la situation des droits de l'Homme, saluant à cet égard les avancées que connaît le Royaume en la matière.

Fruit d'une collaboration avec l'Association pour la prévention de la torture et le bureau du Haut-commissariat aux droits de l'Homme de l'ONU, ce colloque se propose de promouvoir l'échange d'expériences et de bonnes pratiques concernant les garanties constitutionnelles, institutionnelles et législatives relatives à la protection et la promotion des droits de l'Homme et à la prévention contre la torture.

Des experts étrangers, des responsables gouvernementaux, des parlementaires ainsi que des représentants de la société civile et des institutions nationales compétentes dans le domaine des droits de l'Homme, prennent part aux travaux de cette rencontre de deux jours à laquelle participent également des diplomates et des représentants d'organisations onusiennes établies au Maroc.

Journée d'étude à Rabat sur les archives à l'horizon de la régionalisation avancée

"Quelle gestion des archives au Maroc à l'horizon de la régionalisation avancée?" est l'intitulé d'une journée d'étude organisée, samedi à Rabat, à l'initiative de l'institution "Archives du Maroc", en partenariat avec le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Ecole des sciences de l'information (ESI). Cette manifestation, première du genre au Maroc, a porté sur les ajustements de la loi marocaine des archives, promulguée le 30 novembre 2007, dans le sillage du chantier de la régionalisation avancée, étant entendu que ces amendements devraient renforcer l'accès des citoyens à l'information. Les travaux de cette rencontre, animés par une pléiade de chercheurs marocains et étrangers, se sont articulés autour d'une série de thématiques ayant trait notamment aux systèmes des archives au Maroc à l'horizon de la régionalisation avancée, à la gestion des archives au Maroc et à l 'expérience des centres régionaux d'archives du ministère de la Justice et des libertés. Ce séminaire a été également ponctué par des exposés sur "le réseau des archives publiques en France: organisation générale et évolution récente", "la gestion des archives aux conditions de l'autogestion communale: législation et expérience allemande en Westphalie" et "les archives nationales et régionales dans la politique archivistique en Tunisie". "Le Maroc est parmi les premiers pays à ratifier la déclaration universelle des archives, officiellement approuvée par l'UNESCO, le 10 novembre 2011", a déclaré à la MAP le directeur de l'Ecole des sciences de l'information (ESI), Hassan Lmaalem.

ورشة لفائدة إعلاميي جهة تادلا أزيلال

الكبيرة ثعبان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، ورشة تكوينية لفائدة الإعلاميين بالجهة حول الصحافة المكتوبة، المسموعة، المرئية، والإلكترونية، في موضوع :المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية. وذلك يومي 15و16يونيو الجاري. وستنصب الورشة على محاور تتضمن: تقديما عاما حول" المشهد الصحفي بالمغرب"، "المقاربة الحقوقية في الإعلام "، وتطبيقات عملية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ONU FEMMES
Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes

APPEL À PROPOSITION

Dans le cadre du programme "Gouvernance publique et redevabilité pour l'égalité de genre au Maroc", le Conseil National des Droits de l'Homme en partenariat avec l'ONU Femmes et avec l'appui de l'AECID, lance un appel a proposition, pour le recrutement d'un bureau d'étude pour l'élaboration d'un programme et l'animation d'un cycle de formation sur l'égalité Homme Femme et la planification stratégique fondée sur le genre.

Cette formation s'adressera aux commissions régionales des droits de l'Homme du CNDH.

Les TDR sont publiés sur les sites suivants :

CNDH : www.cndh.org.ma
PNUD : www.pnud.org.ma

Les propositions doivent être soumises au plus tard le 16 juin 2012 à 16h heure.